تقرير بحثي

ازمة المياه شمال غرب سوريا

تموز 2023

جدول المحتويات

الملخص: 3

المقدمة: 4

المنهجية: 5

وضع المجيب والمعلومات العامة: 6

التغيرات المناخية: 6

مصادر المياه ونوع الشبكات 7

تحديات جلب المياه: 9

انقطاع امدادات المياه: 10

تخزين المياه: 11

جودة وصلاحية المياه: 11

تلوث المياه 12

أثر نقص الماء 14

الاستهلاك وتكاليف الحصول على الماء 14

تحديات الحصول على الماء 16

الخطط والحوكمة والاستجابة 17

النتائج: 19

التوصيات والمقترحات: 20

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى رصد واقع المياه شمال غرب سوريا والتحديات التي تواجهها المنطقة فيما يتعلق بتوافر المياه والمشاكل التي تواجهها العائلات في الحصول على مياه نظيفة صالحة للشرب والاستخدام بكميات مناسبة تلبي احتياجاتها ومدى استجابة الجهات الفاعلة والمؤسسات والمنظمات ذات الصلة بهذا القطاع.

اعتمد التقرير على المنهج الكمي والنوعي في الدراسة من خلال اجراء استبيان مع شريحة من العائلات في مناطق مختلفة ذات طبيعة مختلفة وذات مصادر مائية مختلفة في شمال غرب سوريا في حلب وادلب، بالإضافة لإجراء مقابلات مع مسؤولي وحدات مياه ومجالس محلية ومسؤولي مشاريع مياه يعملون في منظمات عاملة في هذا القطاع.

استخلص التقرير الى ان تواتر توريد الماء للعائلات في مناطق شمال غرب سوريا متفاوت ومعظم هذه العائلات تعاني من نقص الماء لديها وعدم توفره احيانا. بالإضافة الى ان بعض العائلات تعتمد على الأطفال بسن تحت 15 عاما في جلب الماء للمنزل وبعضها تعتمد على النساء في جلب الماء.

كما استخلص التقرير الى ان العائلات تعاني من تكاليف إضافية في الحصول على الماء من مصادر متعددة خلال فترة الانقطاع. بالإضافة الى ان بعض العائلات تحصل على ماء غير معالج بالكلور من قبل المنظمات العاملة في المنطقة.

أيضا استخلص التقرير الى ان ضعف الدعم لمشاريع المياه هي السبب الرئيسي لوجود ازمة المياه بالدرجة الأولى شمال غرب سوريا، يأتي بالمرتبة الثانية ازدياد الكثافة السكانية نتيجة النزوح والتهجير وارتفاع تكاليف الحصول على الماء، وبالدرجة الثالثة هي قضية تلوث الماء. بالإضافة الى ان الاستجابة شمال غرب سورية في مشاريع قطاع المياه من قبل المنظمات الغير حكومية محدودة كونها تشكل فقط نسبة 14% بحسب اراء المشاركين في الدراسة.

واهم الاقتراحات التي استخلصها التقرير ضرورة تنفيذ مشاريع نوعية من قبل الاطراف المهتمة والعاملة بهذا المجال بحيث يتم التركيز على توسعة شبكات المياه ومشاريع الصيانة واعادة التأهيل للشبكات المتوقفة، وإعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي واجراء الصيانة الدورية لها. كما نؤكد على ان تكون الاستجابة في هذا القطاع على مستوى اوسع وإجراء مسوحات للمناطق واجراء الدراسات اللازمة وتنفيذ دراسات تقييم الاحتياج لرصد المناطق التي تعاني من انقطاعات كثيرة في امداد المياه وإيجاد الحلول المناسبة لها والتأكد من جودة وصلاحية المياه.

بالإضافة لضرورة تعزيز برامج حماية الطفل والمرأة شمال غرب سوريا والبرامج التوعية من اجل عمالة الأطفال وعدم الاتكال عليهم وعلى النساء في جلب المياه، والاهتمام بتدخلات من شأنها تزيد دخل الاسرة الشهري وتساهم في تخفيف أعباء المصاريف اليومية للأسرة والتكاليف الإضافية في تأمين الماء.

المقدمة:

بحسب اخر إحصائية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) يقدر تعداد السكان في شمال غرب سورية 4.5 مليون نسمة، و2.9 مليون نسمة تعداد الناس النازحين داخليا، و2 مليون تعداد النازحين الذين يعيشون في مخيمات.[1]

مع هذا العدد من السكان في هذه البقعة الجغرافية لا يزال الوضع الإنساني في شمال غرب سورية مزرياً، حيث شهد شهر حزيران تصعيداً في الأعمال العدائية في 25 حزيران، بالإضافة لذلك هناك مخاوف جرّاء تخفيضات الغذاء وإعلان برنامج الأغذية العالمي بشأن تخفيض الحصص الغذائية حيث تشير التقديرات إلى أن حوالي 3.3 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي وفق تقرير لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2023.[2]

من جهة أخرى تتعرّض المنطقة لموجة من الحرارة الشديدة التي تعرض الأرواح للخطر حيث تمّ الإبلاغ عن أكثر من 40 حريقاً فقط في الفترة بين 15 إلى 17 تموز.

في هذا السياق كان لا بد لنا من الوقوف عند ازمة المياه التي تتعرض لها منطقة شمال غرب سوريا، وتسليط الضوء على واقع الامن المائي وما تواجهه العائلات في المنطقة من مشاكل وتحديات في الحصول عليها.

ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) يقصد بالأمن المائي "القدرة على توفير إمدادات مستدامة من مياه آمنة ونظيفة وكافية لتلبية احتياجات جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في جميع الظروف المناخية". وبالتالي، فإن الأمن المائي يؤثر على صحة وسلامة ورفاهية وتنمية السكان، وكذلك على استقرار وسيادة الدول.

سيحاول التقرير الإجابة على مجموعة من التساؤلات منها:

- **كيف اثرت التغيرات المناخية على واقع الامن المائي شمال غرب سوريا؟**
- **ما مدى تأثير زيادة الكثافة السكانية في شمال غرب سوريا على خلق ازمة المياه؟**
- **ما مدى صلاحية المياه وكيف تأثرت ازمة المياه بقضية التلوث شمال غرب سوريا؟**
- **ما تأثير غياب الاستراتيجيات وخطط الحوكمة الضابطة لاستخراج المياه وتزويدها على ازمة المياه شمال غرب سوريا؟**

[1] https://reports.unocha.org/ar/country/syria/
[2] https://reports.unocha.org/ar/country/syria/

المنهجية:

تم اعتماد المنهج المختلط (الكمي والنوعي) في عملية جمع البيانات حيث تم استخدام استبيان مكون من 76 سؤال للحصول على تحليل احصائي كمي مناسب، بالإضافة لإجراء بحث نوعي تمثل بإجراء مقابلات مع مسؤولي مياه واصحاح عاملين مع جهات ومنظمات غير حكومية ومسؤولي وحدات مياه عاملة في مناطق الدراسة بالإضافة لمقابلات مع ممثلي مجتمع محلي.

بلغت حجم العينة 151 استبيان تم جمعها تم جمعها عند درجة خطأ 5% ومستوى ثقة 95%، بتاريخ 20 تموز 2023 لمدة 10 ايام من مواقع مختلفة من حيث طبيعة المناخ ومصادر المياه فيها، حيث كانت بنسبة 46% من هذه العينة من محافظة ادلب من "دركوش" التي تقع على مجرى مائي يعتبر امتداد نهر العاصي، بالإضافة "لمعرة مصرين ومدينة ادلب" التي تعتمد فقط على الابار المحفورة، وتم اختيار بعض المخيمات في ادلب مثل مخيمات دير حسان والدانا التي تعتبر فيها المياه كلسية وغير صالحة للشرب إذا ما تم معالجتها.

الاسئلة التي تم طرحها على المشاركين في هذه الدراسة كانت حول مصادر المياه التي تعتمد عليها العائلات ومدى توفر المياه وانقطاعها والتحديات التي تواجهها في الحصول عليها بالإضافة مدى معرفة المجتمع بحصة الفرد من المياه والجهات العاملة في هذا المجال وممارسات المجتمع للحصول على مياه نظيفة ومدى تلوث الماء.

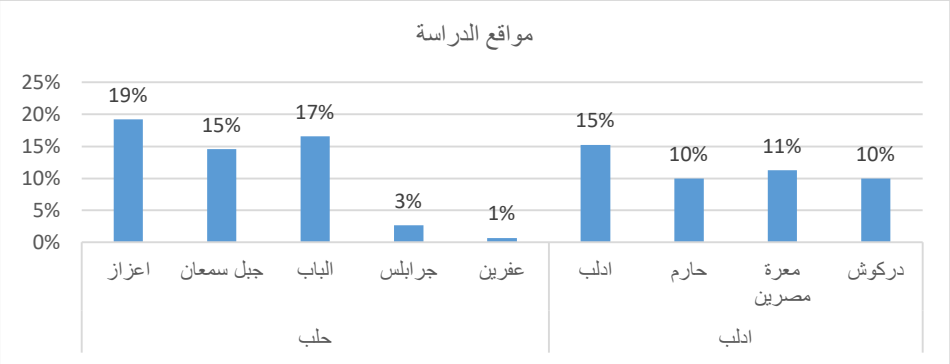

وضع المجيب والمعلومات العامة:

استهدفت العينة 45% من النازحين داخليا من المواقع المذكورة و46% من المجتمع المضيف بحيث كان 28% من المجيبين من الاناث و72% من الذكور، واظهرت نتيجة المسح ان 3% من المجيبين ان معيل الاسرة هو امرأة فوق 18 سنة.

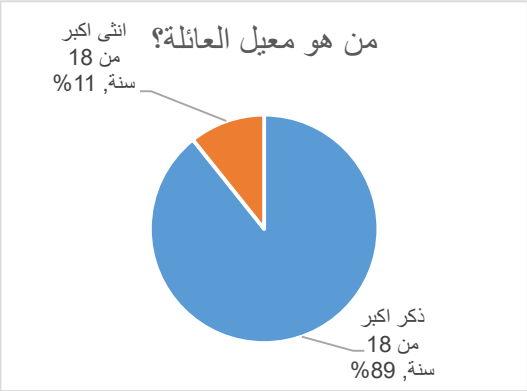

كانت العائلات المجيبة متوسط عدد الأطفال فيها 4 أطفال وبمتوسط امرأتين في كل عائلة واثنين من الرجال. حيث يبلغ عدد الأطفال لدى بعض العائلات بحدود 8 أطفال في العائلة الواحدة وأيضا بحدود 8 نساء في العائلة الواحدة و9 رجال في العائلة الواحدة.

العائلات المشمولة بالدراسة 17% منها تسكن في مخيمات مثل مخيم دير حسان ومخيم الشرقية ومخيم البركات ومخيم الايمان، و20% منها تسكن في قرى صغيرة، وما تبقى هم من سكان المدن مثل ادلب ومعرة مصرين والباب واعزاز.

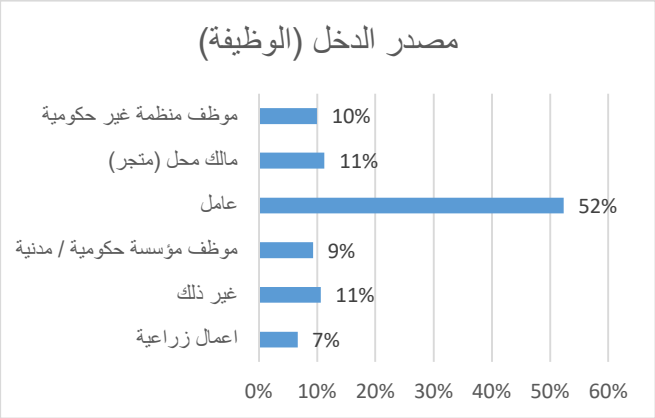

المخطط جانبا يظهر الاعمال التي يقوم بها المجيبين ومصادر الدخل التي يعتمدون عليها، بحيث 52% من المجيبين يعملون كعمال عاديين بأعمال مختلفة مثل العتالة والبيتون والاجور التي يتقاضونها اجور يومية لا تكفي مصاريف الاسرة اليومية ومتطلباتها وحسب ما ذكر العمال انهم اغلب الايام عاطلون بدون عمل بسبب قلة الطلب على العمل اليومي.

اما المهن الاخرى التي ذكرها المجيبين فكانت 7% منهم يعملون بأعمال الزراعة و11% منهم يملكون متاجر (محلات واكشاك صغيرة لبع المواد الغذائية او غير الغذائية) و9% منهم موظفون في مؤسسات مدنية و10% منهم يعملون في منظمات غير حكومية.

التغيرات المناخية:

يجب أن ندرك أن التغيرات المناخية تؤثر على الأمن المائي بطرق مختلفة، بشكل عام فإن التغيرات المناخية تسبب تغيرات في دورة الماء، مما يؤدي إلى تغيرات في كمية وجودة وتوزيع وتوافر الموارد المائية. بعض هذه التغيرات قد تكون إيجابية، مثل زيادة هطول الأمطار في بعض المناطق، أو سلبية، مثل انخفاض منسوب المياه في الأنهار أو البحيرات أو الجوف المائي، أو زيادة تلوث المياه أو تدهور نوعيتها، أو زيادة حدة وتكرار الظواهر الجوية القاسية مثل الجفاف أو الفيضانات.

هذه المنطقة تشهد حالة من الصراع والأزمة الإنسانية منذ عام 2011، مما أثر سلبًا على قدرتها على إدارة وحماية مواردها المائية. كما تعاني هذه المنطقة من نقص حاد في المياه بسبب عدة عوامل، من بينها التغيرات المناخية، فبحسب تقرير من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA)، فإن شمال غرب سوريا يعاني من أسوأ موجة جفاف منذ 70 عامًا، نتيجة لانخفاض كبير في كمية الأمطار (40-50% أقل من المعدل) وارتفاع درجات الحرارة (2-3 درجات أعلى من المعدل)،

مما أدى إلى انخفاض منسوب المياه في الأنهار والبحيرات والآبار والخزانات. وقد تسبب هذا الجفاف في خسارة كبيرة للمحاصيل الزراعية والمواشي، وزيادة خطر انتشار الأمراض المنقولة بالمياه.

إذًا، يمكننا أن نستنتج أن التغيرات المناخية قد أثرت بشكل سلبي على الأمن المائي في شمال غرب سوريا، وأن هذه التأثيرات تتفاقم بسبب عوامل اخرى كزيادة الكثافة السكانية والتوترات السياسية. وهذا يشكل خطرًا كبيرًا على حياة وصحة وكرامة السكان في هذه المنطقة، ويتطلب تدخلا إنسانيًا عاجلا وشاملا لتخفيف المعاناة وتحسين الظروف.

مصادر المياه ونوع الشبكات

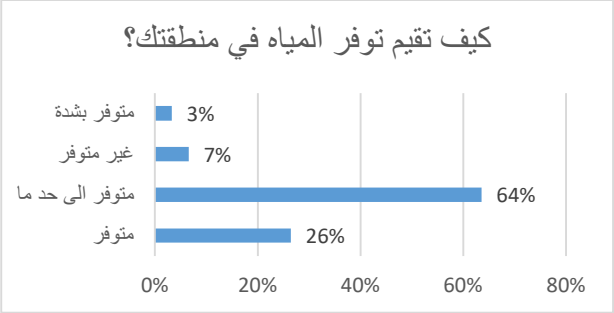

بحسب اراء المجيبين المشاركين في الدراسة، يرى 7% من المشاركين في الدراسة ان الماء غير متوفر شمال غرب سوريا، وبالمقابل 3% يرون ان الماء متوفر بشدة، في حين ان 64% من المشاركين قالوا ان الماء متوفر الى حد ما ، وأشار المشاركين الى المصدر الرئيسي لمياه الشرب التي تعتمد عليها الاسرة بحيث نجد ان 34% من المشاركين يعتمدون على مياه منقولة بالأنابيب كمصدر رئيسي لمياه الشرب ومن هؤلاء الذين يعتمدون على شبكة الانابيب بحدود 2% تصل اليهم ماء الشرب عبر صنبور او مأخذ مياه عام يشترك فيه مجموعة عائلات وما تبقى تصل شبكة الماء الى المنزل او الفناء المجاور للمنزل.

واظهرت النتائج ان 29% من المشاركين يعتمدون على توزيع المياه بحيث (96%) يتم توزيعها خلال الصهاريج و (4%) يعتمدون على توزيع المياه من خلال خزان صغير او برميل على عجلات، بالإضافة لذلك 24% يعتمدون على مياه معبأة في قوارير مياه معدنية صحية او قوارير معبأة محليا من خلال معامل الفلترة البسيطة المنتشرة في السوق المحلي، و4% على ابار محفورة و4% على مياه سطحية، و4% عل ينابيع.

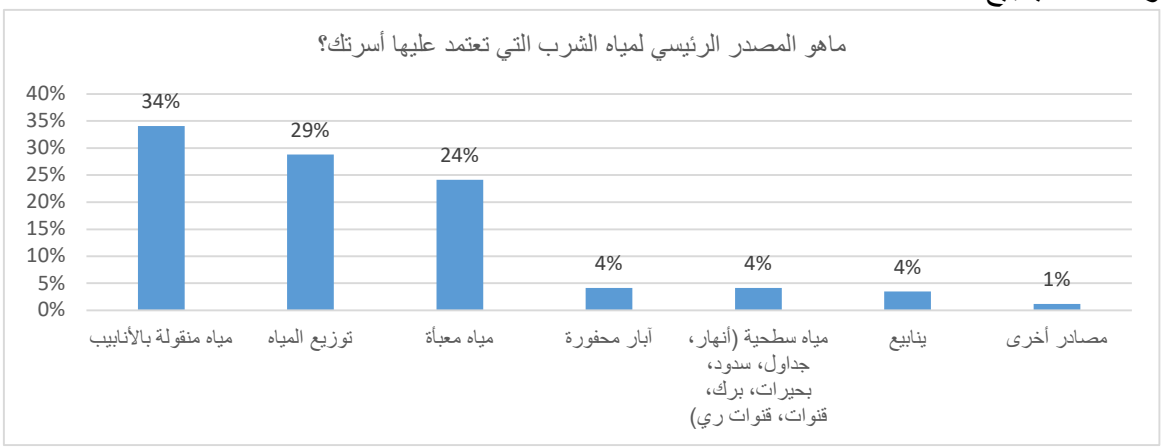

الذين يرون ان الماء غير متوفر في المنطقة هم من الذين يعتمدون على شبكة الانابيب والصهاريج والمياه المعبأة محليا والابار المحفورة كمصدر لمياه الشرب ـ ويمكن تحليل سبب هذه النتيجة الى قطع المياه من الجهات المسؤولة عن تزويد المياه كوحدات المياه والمجالس المحلية في حالة شبكة المياه، اما في حالة الصهاريج يمكن ان يكون بسبب غلاء الاسعار والتكاليف العالية للحصول عليها في حال كانت العائلات تعتمد على شراء الماء من خلال الصهاريج او بسبب توقف دعم وتزويد المياه من قبل المنظمات التي كانت تعتمد على توزيع الماء من خلال الصهاريج ، اما الذين يرون ان الماء غير متوفر

من الذين يعتمدون على المياه المعبأة فيعود السبب الى ارتفاع اسعارها والعائلات بحاجة لكميات كبيرة من مياه الشرب بسبب كثرة عدد افراد العائلة، واما الذين يعتمدون على الابار المحفورة فيمكن ان يكون السبب هو ارتفاع تكاليف استخراجها ويمكن ان يكون بسبب انخفاض منسوب المياه الجوفية بسبب التغيرات المناخية الحاصلة.

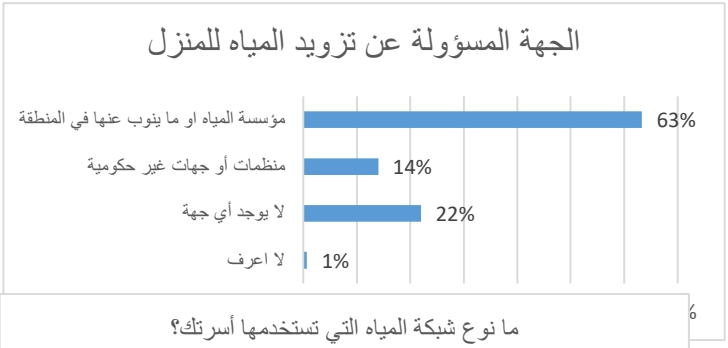

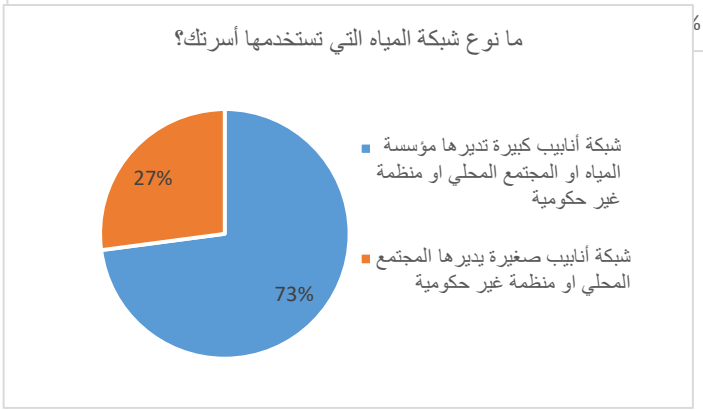

النسبة الأكبر للعائلات شمال غرب سوريا تعتمد بالدرجة الاولى على شبكة مياه موصولة الى المنزل او الى الفناء المجاور للمنزل كمصدر لمياه الشرب والاستخدام معا ويأتي بالدرجة الثانية توزيع المياه بالصهاريج اما عن طريق شراءها او موزعة من طرف جهة داعمة كمنظمة غير حكومية، وكمثال عن هذه المنظمات العاملة شمال شرق سوريا في هذا القطاع منظمة احسان ومنظمة شفق ونظمة السولديرتي ومنظمة اكتد ومنظمة IYD ومنظمة الايادي الخضراء وغيرها.

ويمثل الشكل المجاور انواع الشبكات المتوفرة في المنطقة.

بحسب النتائج وجدنا النسبة الأكبر للعائلات شمال غرب سوريا تعتمد بالدرجة الاولى على شبكة مياه موصولة الى المنزل كمصدر لمياه الشرب والاستخدام معا ويأتي بالدرجة الثانية توزيع المياه بالصهاريج اما عن طريق شراءها او موزعة من طرف جهة داعمة كمنظمة غير حكومية، لذلك نوصي بنوعية مشاريع من قبل الاطراف المهتمة والعملة بهذا المجال بحيث ركز على توسعة شبكات المياه ومشاريع الصيانة واعادة التأهيل للشبكات المتوقفة، كما نوصي بإجراء مسح للمناطق التي تعتمد على شراء الماء عبر صهاريج ودعم هؤلاء العائلات من خلال دعم تكاليف شراء مياه الصهاريج بسبب ارتفاع اسعارها وبحسب ما ذكرت هذه الفئة من العائلات ان المياه غير متوفرة والتي ارجعنا سبب ذلك الى ارتفاع اسعار الحصول عليها.

بحسب اراء المجيبين المشاركين في الدراسة، يرى 7% من المشاركين في الدراسة ان الماء غير متوفر شمال غرب سوريا، وبالمقابل 3% يرون ان الماء متوفر بشدة، في حين ان 64% من المشاركين قالوا ان الماء متوفر الى حد ما ، وأشار المشاركين الى المصدر الرئيسي لمياه الشرب التي تعتمد عليها الاسرة بحيث نجد ان 34% من المشاركين يعتمدون على مياه منقولة بالأنابيب كمصدر رئيسي لمياه الشرب ومن هؤلاء الذين يعتمدون على شبكة الانابيب بحدود 2% تصل اليهم ماء الشرب عبر صنبور او مأخذ مياه عام يشترك فيه مجموعة عائلات وما تبقى تصل شبكة الماء الى المنزل او الفناء المجاور للمنزل.

واظهرت النتائج ان 29% من المشاركين يعتمدون على توزيع المياه بحيث (96%) يتم توزيعها خلال الصهاريج و (4%) يعتمدون على توزيع المياه من خلال خزان صغير او برميل على عجلات، بالإضافة لذلك 24% يعتمدون على مياه معبأة في قوارير مياه معدنية صحية او قوارير معبأة محليا من خلال معامل الفلترة البسيطة المنتشرة في السوق المحلي، و4% على ابار محفورة و4% على مياه سطحية، و4% عل ينابيع.

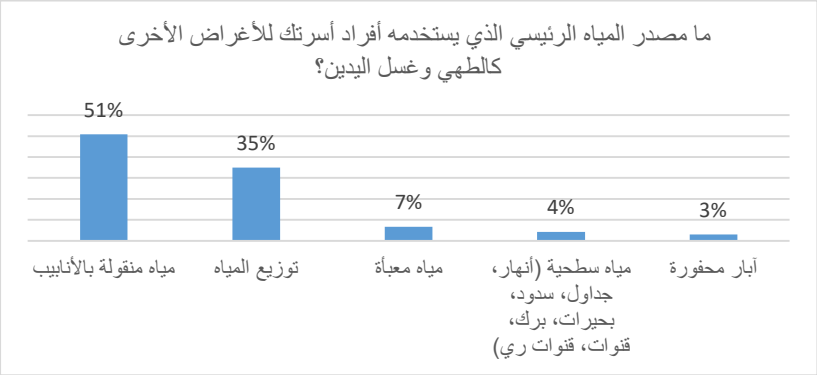

بالمقابل تظهر الدراسة ان 51% من المشاركين يعتمدون على مياه منقولة بالأنابيب كمصدر رئيسي لمياه الاستخدام كالطهي والغسيل والاستحمام والجلي ومن هؤلاء بحدود 2% تصل إليهم ماء الشرب عبر صنبور او مأخذ مياه عام يشترك فيه مجموعة عائلات وما تبقى تصل شبكة الماء الى المنزل او الفناء المجاور للمنزل.

واظهرت النتائج ان 35% من المشاركين يعتمدون على توزيع المياه بحيث (95%) يتم توزيعها خلال الصهاريج و (5%) يعتمدون على توزيع المياه من خلال خزان صغير او برميل على عجلات، بالإضافة لذلك 7% يعتمدون على قوارير معبأة محليا من خلال معامل الفلترة البسيطة المنتشرة في السوق المحلي، و3% على ابار محفورة و4% على مياه سطحية.

تحديات جلب المياه:

اظهرت النتائج ان 27% من المجيبين قالوا انهم يجلبون الماء من خارج المنزل بحيث تضطر بعض العائلات لجلب الماء من خارج المنزل بمعدل مرتين يوميا، ، وتصل لدى بعض العائلات احيانا بحدود 7 مرات يوميا وهذا عامل مرهق للعائلات التي تقوم بجلب الماء من مكان خارج المنزل وخصوصا اذا ما كانت تعتمد على اشخاص غير قادرين على هذه المهمة حيث اظهر المسح ان 2% من هؤلاء العائلات تعتمد على الأطفال بسن تحت 15 عاما في جلب الماء للمنزل و 6% من هذه العائلات تعتمد على النساء في جلب الماء وتراوحت المسافة التي يقطعها هؤلاء لجلب الماء بحدود نصف ساعة وتصل احيانا لساعتين في الوصول لمكان جلب الماء.

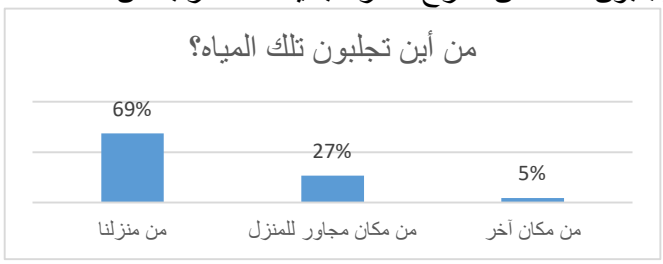

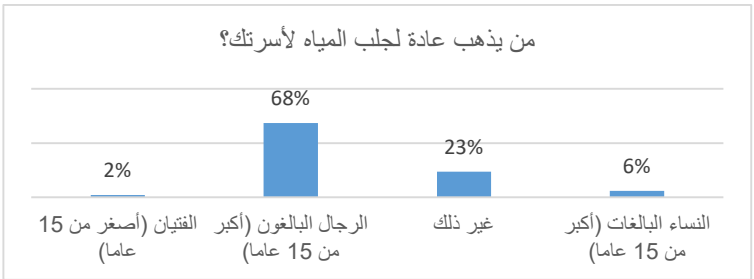

نرى انه من المهم العمل على مشاريع إيصال الماء للمنازل للتغلب على مشكلة جلب المياه من خارج المنزل.

أيضا ضرورة تعزيز برامج حماية الطفل والمرأة شمال غرب سوريا والبرامج التوعية من اجل عمالة الأطفال وعدم الاتكال عليهم وعلى النساء في مثل هذه الاعمال.

انقطاع امدادات المياه:

تعاني 64% من العائلات من نقص في كميات مياه الشرب اللازمة حيث تظهر نتائج الدراسة ان 36% من العائلات يتم تزويدها بالماء مرة باليوم و10% مرتين باليوم، بالمقابل 56% من المشاركين يرون ان الماء يتوفر بفترات متفاوتة من المصدر الذي يعتمدون عليه و4% قالوا انه نادرا ما يتوفر وتظهر النتائج ان 5% من العائلات تعاني من انقطاع امدادات المياه بحدود 12 الى 17 ساعة في اليوم و20% من العائلات تعاني من انقطاع المياه بحدود 6 ساعات باليوم.

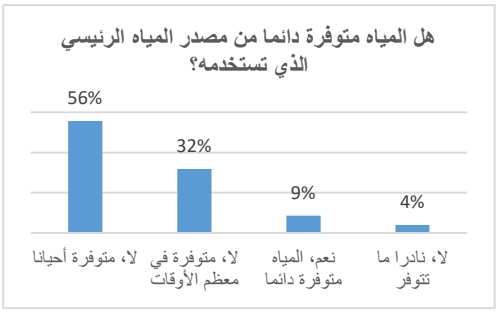

بحدود 36% من العائلات المشاركة بالدراسة ترى ان كمية مياه الشرب ومياه الاستخدام غير كافية لها كما أظهرت نتائج الدراسة ان 30% من العائلات المشاركة في الدراسة تنقطع لديها الماء بمعدل 4 أيام بالشهر.

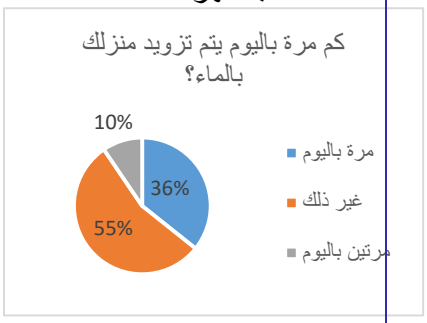

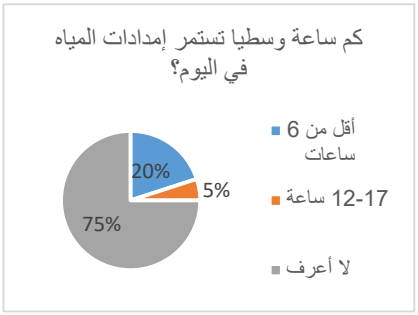

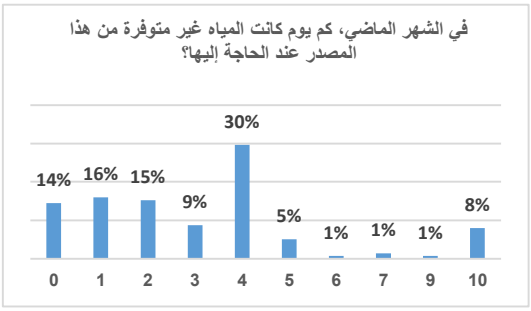

كما ذكر المجيبون ان هناك عدة أسباب لعدم قدرة هذه العائلات على تأمين مياه كافية عند الحاجة اليها، وكانت بالدرجة الأولى (52%) ان المياه غالية جدا وبالتالي بسبب سوء الأحوال المعيشية للعائلات وعدم توفر الدخل المناسب حيث ان 52% من العائلات رب الاسرة يعمل بأعمال مياومة عادية غير كافية لتلبية مصاريف العائلة، عند انقطاع الماء تكون هذه العائلات غير قادرة على تأمين ماء بديل عند الحاجة اليها. وبعض العائلات (4%) افادت انها لا يمكنها الوصول لمصدر المياه.

من النتائج السابقة نستنتج ان انقطاعات المياه تكون بشكل متكرر في مناطق الدراسة وهذا الامر يزيد من معاناة العائلات التي تتكلف على مصادر أخرى للماء خلال فترة الانقطاع وأحيانا تكون غير قادرة على تأمين الماء عند الحاجة اليها بسبب ارتفاع سعرها او عدم القدرة في الوصول الى مصدر المياه.

لذلك من الضروري اجراء الدراسات اللازمة لرصد المناطق التي تعاني من انقطاعات كثيرة في امداد المياه والعمل على انشاء مشاريع نوعية تعالج الانقطاعات المتكررة وعوز العائلات للماء عند الحاجة اليها.

كما نوصي الجهات الفاعلة والمسؤولة عن تزويد المياه بمعالجة قضية الانقطاع المتكرر للمياه.

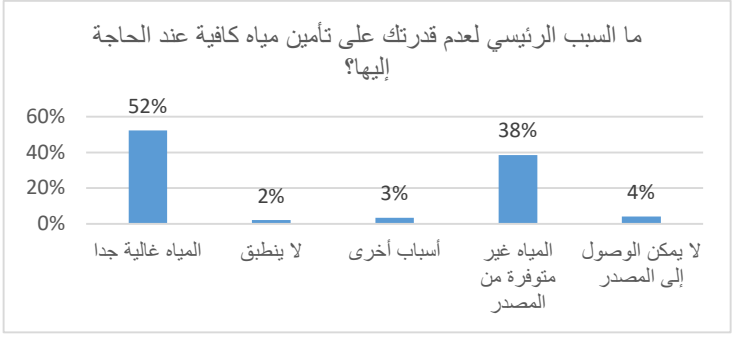

تخزين المياه:

تعتمد العائلات في تخزين مياه الشرب طرق متعددة بحيث 51% من العائلات تستخدم خزان كبير و48% تستخدم وعاء مثل برميل او ما شابه و1% تستخدم حفرة لتجميع المياه.

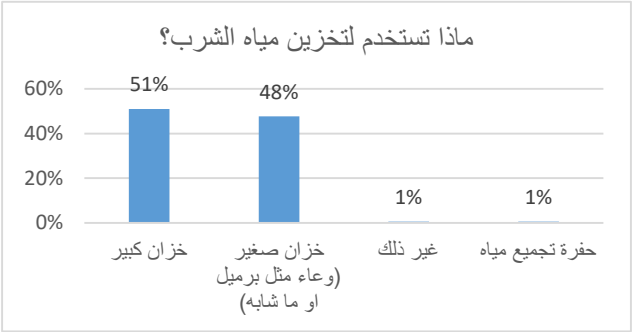

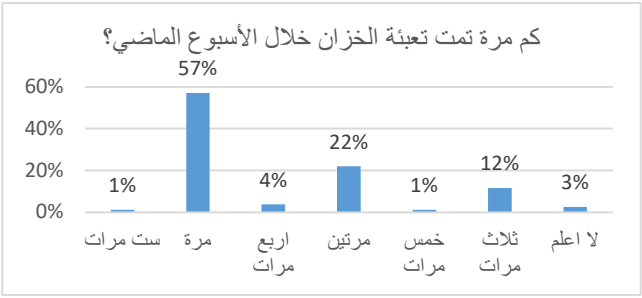

الغالبية العظمى للعائلات تستخدم خزانات بسعة 10 براميل وبعض العائلات تستخدم خزانات بسعة 5 براميل والبعض الاخر بسعة برميل او برميلين.

تظهر النتائج ان عدد مرات تعبئة خزان الماء لدى العائلات متفاوت، حيث نلاحظ ان 57% من العائلات بمتوسط 8 افراد ومتوسط سعة خزان 5 براميل يتم تعبئة الخزان لديها مرة واحدة باليوم ويشير ذلك الى ان متوسط حصة الفرد باليوم من الماء (ماء الشرب وماء الاستخدام) بحدود 32.8 لتر باليوم، وايضا 22% من العائلات التي يتم تعبئة الخزان لديها مرتين باليوم وبمتوسط 7 افراد نلاحظ مؤشر حصة الفرد 33 لتر ، بالإضافة الى 12% من العائلات التي يتم تعبئة الخزان لديها ثلاث مرات باليوم بمتوسط 7 افراد تكون حصة الفرد باليوم 26.6 لتر.

بالمقارنة مع المؤشر الأساسي وفق معايير اسفير الذي ينص على ان متوسط كمية المياه المستخدمة للشرب والنظافة المنزلية لكل أسرة تقدر بـ 15 لتر كحد أدنى للشخص في اليوم، نلاحظ كمية الماء التي يتم تزويدها تقدر حصة الفرد الواحد بين 26.6 – 33 لتر وهذه الكمية تحقق المؤشر الأساسي المقدر ب 15 لتر للفرد.

جودة وصلاحية المياه:

عندما سألنا العائلات عن جودة وصلاحية مياه الشرب والاستخدام التي يحصلون عليها، 26% منهم قالوا ان مياه الشرب سيئة وسيئة جدا و14% منهم قالوا ان مياه الاستخدام سيئة وسيئة جدا، وبتفصيل أكثر وراء هذه النتيجة وجدنا النتائج تظهر 24% من العائلات غير راضية عن جودة وصلاحية مياه الشرب و24% غير راضيين عن جودة مياه الاستخدام والذي يعزز النتيجة ان 21% من العائلات أفادوا بأن طعم المياه الذي يحصلون عليه غير مقبول، و11% قالوا ان رائحة المياه غير مقبولة، و9% قالوا لنا ان لون المياه غير صافي. وايضا 42% من العائلات لا يتم معالجة الماء الذي تحصل عليه بالكلور. و28% من هذه العائلات مصدر المياه لديها تكون اما منقولة بالأنابيب او موزعة بالصهاريج.

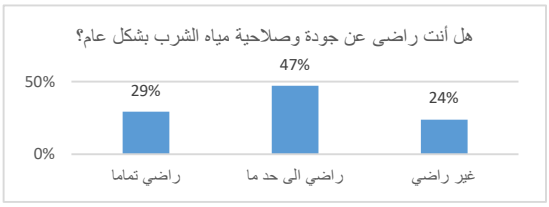

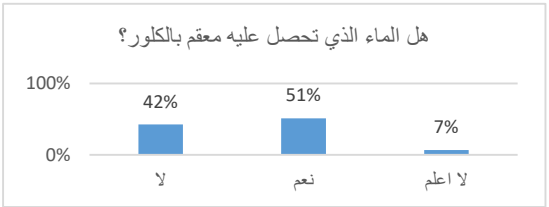

ووجدنا ان 26% من العائلات قالت ان الجهات المسؤولة عن توزيع المياه بالأنابيب هي غالبا مؤسسة المياه او ما ينوب عنها هي المسؤولة عن توزيع الماء الغير معالج بالكلور، و2% من المنظمات العاملة في منطقة الدراسة هي المسؤولة عن توزيع الماء الغير معالج بالكلور.

من هذه النتائج نوصي بضرورة تفعيل مراقبة وتقييم طرف ثالث على المنظمات العاملة بهذه المشاريع للتأكد من جودة وصلاحية ماء الشرب، حيث يمكن ان تكون النتائج لدى فرق المراقبة والتقييم الداخلية غير دقيقة او لا تغطي جميع المواقع الذي من شأنه يجعل مزودي الماء لا يضيفون الكلور على الماء او يستخدمون صهاريج غير صالحة لنقل الماء.

تلوث المياه

نلاحظ ان 25% من العائلات تستخدم نفس الخزان لتخزين مياه الشرب والاستخدام معا وان 6% من العائلات تستخدم ذات الخزان من اجل سقاية المواشي والحيوانات التي تملكها، هذا الامر يمكن ان يؤدي الى الإصابة بالعديد من الامراض التي تنتقل من الحيوانات للإنسان او بسبب ان مياه الاستخدام غير صالح للشرب وتضطر هذه العائلات لاستخدامه كمياه للشرب. يمكن ان تلجأ العائلات لهذه الحالة بسبب ظروف اضطرارية تم مناقشتها في الفقرات السابقة واهمها تكرار انقطاع المياه وارتفاع اسعار مياه الشرب المعبأة في العلب. وهذه بحد ذاتها مشكلة تؤدي لمشكلة صحية أكبر ظهرت اعراضها في المنطقة حيث لاحظنا في الفترة الاخيرة انتشار مرض الكوليرا وامراض اخرى اهم اسبابها تلوث مياه الشرب والاطعمة.

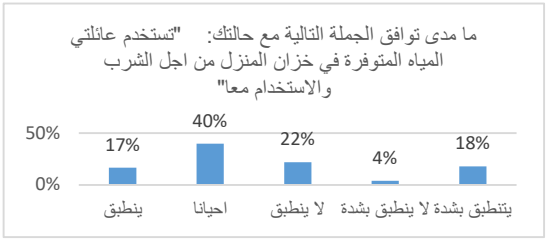

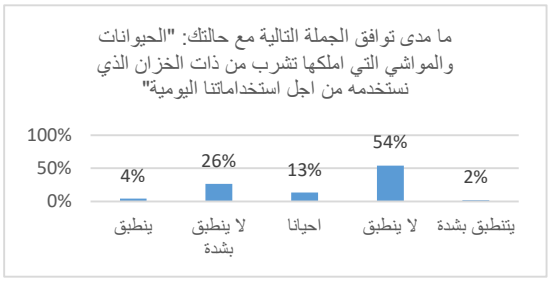

وبالتالي تتحمل المنظمات العاملة في هذا المجال مسؤولية هذه المشاكل وعلى هذه المنظمات تعزيز حملات التوعية الصحية وتنفيذ تدخلات من شأنها القضاء على هذه الظاهرة.

بالإضافة للمشكلة السابقة حسب ما ذكر المشاركين 18% منهم قالوا انهم يسكنون بجانب مياه راكدة ومجمعة، وبالرغم من ان 70% منهم قالوا انه هناك شبكة صرف صحي تخدم مكان سكنهم الا ان 19% منهم قالوا انه هناك مياه صرف صحي مجرور ومتسربة بالقرب منهم، و9% منهم قالوا ان مصادر المياه التي يعتمدون عليها تتأثر بشبكة الصرف الصحي حيث احيانا تحدث طفوحات في الشبكة (36%) وأحيانا تنتشر رائحتها (24%).

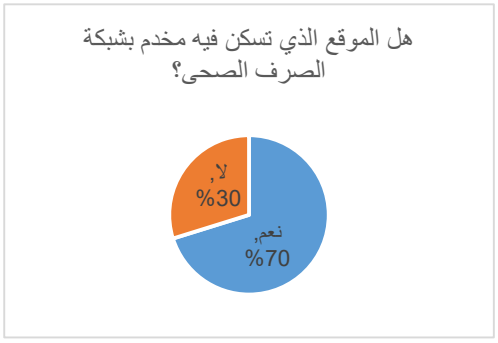

وكممارسات عند بعض العائلات وجدنا 49% من هذه العائلات تلجأ الى استجرار ماء الاستخدام (كالغسيل والجلي والاستحمام) بعد استخدامها الى مجرى مائي مجاور، و38% من هذه العائلات تتركها تجري وتضمحل في العراء، هذا الامر يزيد ويفاقم مشكلة تلوث الماء وبالتالي نوصي بإعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي واجراء

الصيانة الدورية لها، كما نوصي بضرورة معالجة مجاري الصرف الصحي المكشوفة وبناء قنوات مغلقة لسحبها لمكان مناسب لتجنب العواقب الصحية في المجتمع.

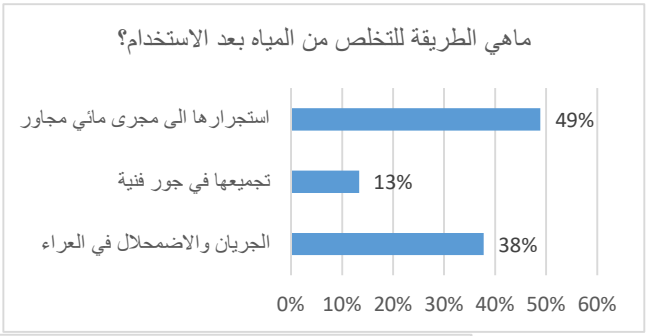

من زاوية أخرى تضاف للمشاكل السابقة مشكلة سقاية المزروعات بمياه ملوثة من مخلفات الصرف الصحي بحيث افاد 20% من المشاركين انهم على علم بمزروعات يتم سقايتها بهذه المياه الملوثة و51% منهم قال لنا انه لا يوجد ضوابط من قبل السلطات للحد من هذه الظاهرة.

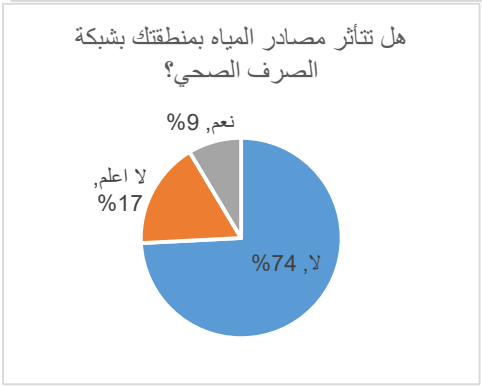

يقول أحد العاملين في المنظمات الغير حكومية (HOIHR[3]): *"هناك العديد من المزروعات التي يتم سقايتها بمياه الصرف الصحي كالخضروات التي تمتلك ساق وكذلك المحاصيل وهناك إجراءات وضوابط تمنع ذلك ولكن بالرغم من ذلك فان السلطات المحلية تغض الطرف عن مثل هذه الحالات اما لانه لا تقدر على ضبط الموضوع او من اجل التخفيف من كمية المياه الوارد عن طريق الصرف الصحي والتي تسبب تلوث للمياه الجوفية".*

ويقول اخر (LOWV) يعمل في منظمة اخرى: *" نعم في الحي الجنوبي في اعزاز يتم سقاية المزروعات بمياه الصرف الصحي، والجميع على علم بذلك ولا توجد اي ضوابط قانونية لهذه العملية التي تجري في المنطقة، حتى قوانين لمنع ذلك لا يوجد".*

ويؤكد أحد العاملين (AZWE) في مؤسسة مياه اعزاز فيقول: *"يوجد عدد من المناطق الزراعية في محيط مدينة اعزاز تعتمد الصرف الصحي في زراعة الخضروات المسقية، تعتمد بشكل رئيسي على مجرور الصرف المار في المدينة وصولا للحي الجنوبي على طريق عين دقنه، ولا يعتمد المكتب الزراعي اي إجراءات لضبط الموضوع أو الحد منه".*

من جهة أخرى يقول أحد المسؤولين (WSM) في مديرية الموارد المائية في احدى مناطق الدراسة في ادلب وريف حلب الغربي: *" هناك العديد من المزروعات التي تروى بمياه الصرف الصحي ولا يوجد نوع محدد تتم زراعته وذلك يرجع للمزارع واتخذت وزارة الزراعة والري إجراءات فورية للقضاء على ظاهرة ري المزروعات بمياه الصرف الصحي، فشكلت ضابطة زراعية لتكثيف الجهود والعمل على إتلاف المزروعات المروية بهذه المياه، وأصدرت تعميما يشدد على منع ري جميع المحاصيل الزراعية دون استثناء بمياه الصرف، وخصصت رقما للإبلاغ عن أية مخالفة بهذا الخصوص لما يترتب عليه من أضرار صحية على الأهالي".*

نوصي بحشد اعلامي للفت الأنظار الى هذه الظاهرة وجعل السلطات المسؤولة تولي أهمية لهذا الموضوع وسن القوانين اللازمة للحد منها.

[3] كود يرمز لاحد المجيبين المشاركين في الدراسة

أثر نقص الماء

تظهر النتائج ان 39% من العائلات ترى ان الماء يؤثر على الجانب المعيشي حيث تضطر العائلات ببعض الأحيان لشراء صهاريج مياه بسبب الانقطاع المتكرر للمياه او شراء المياه المعبأة الصحية للشرب اضافة الى شراء مياه الاستخدام في بعض الأحيان بالرغم من تكاليف شراء مياه الشرب باهظة الثمن ولا تتناسب مع دخل الفرد خصوصا في ظروف الوضع المعيشي السيئ.

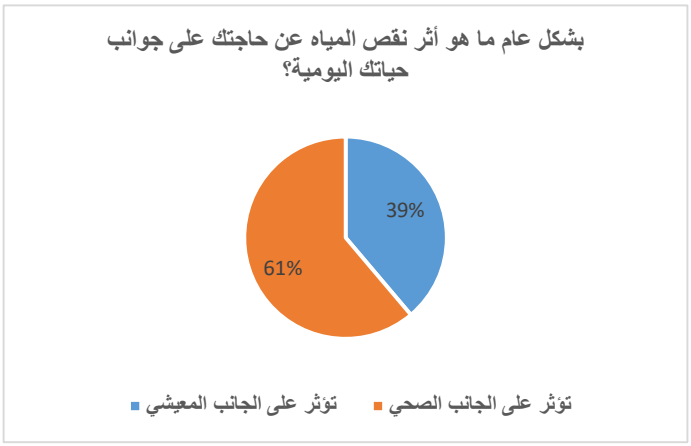

ناهيك عن ان بعض العائلات 15% تلجأ الى الاستحمام او التنظيف او الجلي بدون استخدام مواد تنظيف وذلك لعدم قدرة هذه العائلات على شراء مواد التنظيف هذه بسبب البطالة ومحدودية الدخل ومن اجل توفير ما يسد تكايف شراء المياه.

يقول أحد المشاركين "*عند الانقطاع من مياه الشرب نضطر الى الاعتماد على المياه الصحية المعبأة وهي غالية الثمن رغم محدودية الدخل والوضع المعيشي السيء*".

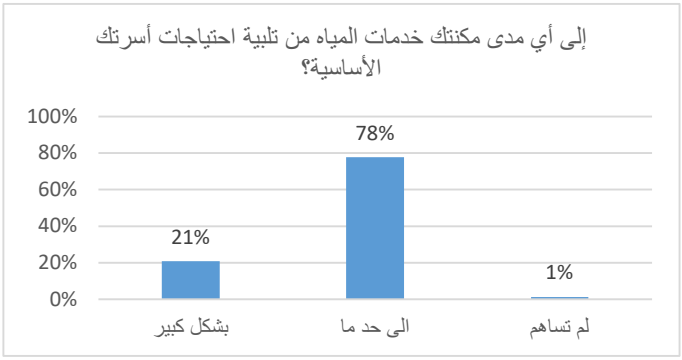

بالمقابل اشار 61% من المشاركين الى ان نقص الماء يؤثر على الجانب الصحي حيث تؤدي الى - تراكم بقايا الأوساخ والنفايات في المنزل بسبب عدم توفر مياه التنظيف اضافة لانتشار الجرب بين الاطفال بسبب قلة الاستحمام وايضا ممكن تؤدي لحدوث حالات جفاف بسبب انقطاع مياه الشرب.

وبالتالي على المنظمات والجهات العاملة في المنطقة ان تولي أهمية لتدخلات من شأنها تزيد دخل الاسرة الشهري وتساهم في تخفيف أعباء المصاريف اليومية للأسرة والتي تصب في تعزيز قدرة الاسرة على تأمين ما يلزمها من اساسيات حياتها اليومية وبالدرجة الأولى الماء.

الاستهلاك وتكاليف الحصول على الماء

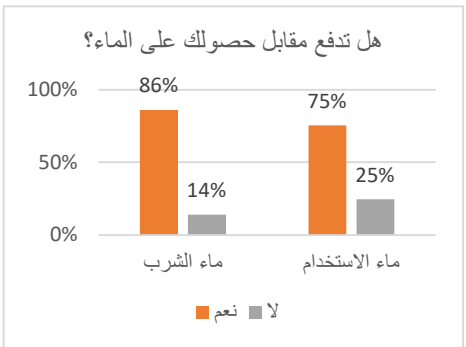

النتائج تظهر ان 86% من العائلات تشتري ماء الاستخدام و 75% تشتري ماء الشرب، وبحسب الاستطلاع الذي قمنا به وجدنا النتائج في الجدول 1 الذي يوضح فيه كمية الماء المستهلكة باليوم لكل عائلة (ماء الاستخدام)، من نتائج الجدول بالمقارنة مع المؤشر الأساسي وفق معايير سفير الذي ينص على ان متوسط كمية المياه المستخدمة للشرب والنظافة المنزلية لكل أسرة تقدر بـ 15 لتر كحد أدنى للشخص في اليوم نلاحظ ان المؤشر محقق كقيمة

متوسطة هذا مع الاخذ بالحسبان فقط ماء الاستخدام (بدون ماء الشرب) وهذا يؤكد النتيجة السابقة التي حصلنا عليها وتم مناقشتها في فقرة سابقة، لكن الكمية بالحد الأدنى غير محققة وهذا مؤشر بحد ذاته على تفاوت كميات الماء التي يتم تزويدها في مناطق شمال غرب سوريا تواجه مشكلة حقيقية في كميات الماء وتواتر توريدها الامر الذي يؤدي الى تبعات صحية ومعيشية الدراسة ويمكن تعميم النتيجة بحيث يمكننا القول ان كما تم توضيحه في نتيجة الفقرة السابقة.

	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى
غسيل الملابس	9	2	30
الجلي	6	2	13
الاستحمام	27	6	51

جدول 1 - كمية الماء المستهلكة باليوم حسب نتيجة الاستطلاع / ليتر

إضافة للكميات المستهلكة في الجدول السابق يمكن ان تملك بعض العائلات أراضي مزروعة او مواشي وحيوانات هذه بحاجة الى مياه للسقاية، تظهر النتائج ان 15% من العائلات تملك مزروعات تعتمد على المياه، 83% من هذه المزروعات هي عبارة عن بقعة ارض صغيرة مجاورة للمنزل (زراعات صيفية لخدمة المنزل مثل النعناع والبقدونس والبصل والثوم والفجل ....الخ)، 73% من هذه العائلات قالت انها تستخدم مياه الشرب او الاستخدام الخاصة بها في سقاية هذه المزروعات (بمعنى انها تتكلف على سقاية هذه المزروعات من ذات الخزان الذي يعتمدون عليه في تخزين مياه الشرب والاستخدام) وبالتالي هذا أيضا يخفض من قيمة مؤشر متوسط كمية مياه الشرب والاستخدام.

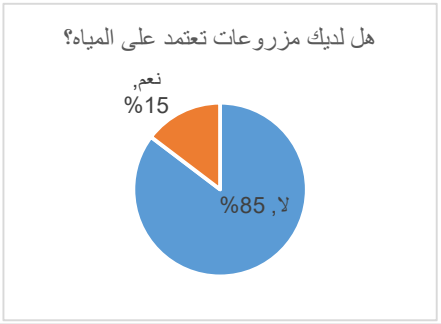

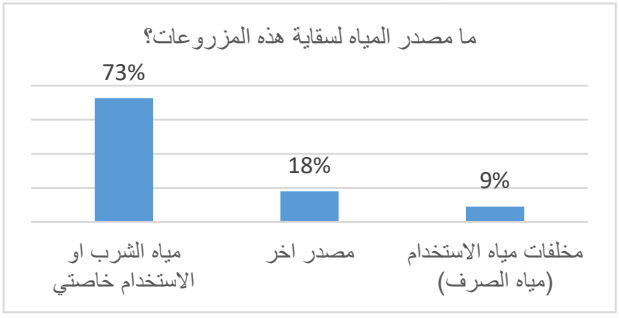

أيضا تلجأ العائلات أحيانا (9% من العائلات) الى استخدام مخلفات مياه الصرف والاستخدام في سقاية هذه المزروعات، الامر الذي يؤثر في التلوث.

بالإضافة للكميات التي تستهلكها العائلات من مياه شرب واستخدام وتتكلف عليها بحسب الأسعار الحالية نلاحظ هناك ازدياد في كلفة الحصول على الماء بشكل سنوي وترى 25% من هذه العائلات ان نسبة الزيادة بحدود 100%، في حين 34% من هذه العائلات ترى ان نسبة الزيادة السنوية أكثر من 50%، و39% قالوا ان نسبة الزيادة تتراوح من 10% - 50%.

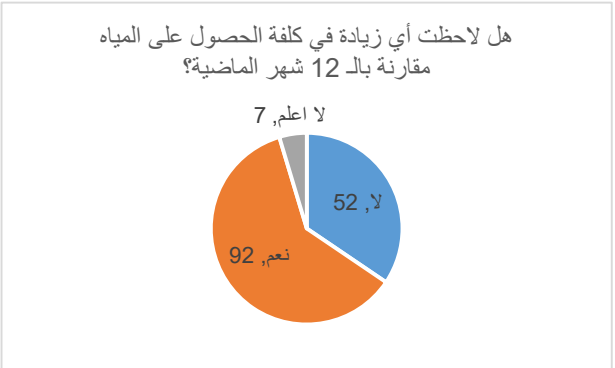

هذه الزيادة في أسعار الماء تشكل عائق للعائلات خصوصا انها تعيش وضع معيشي سيء وتضطر لشراء الماء لأسباب عديدة منها انقطاع الماء وتواتر فترات تزويد الماء وجودة وصلاحية الماء.

وبحسب المشاركين في الدراسة هناك عدة أسباب لهذه الزيادة كما يراها المجيبون تأتي بالدرجة الأولى 33% ارتفاع الأجور والتكاليف، تليها 20% ازدياد الكثافة السكانية في المنطقة وبحدود 22% انخفاض منسوب المياه داخل الابار والجفاف والتغيرات المناخية، ومنهم 9% من يرى ان عدم التوعية في ترشيد استهلاك المياه هي من احد هذه الأسباب و 2% منهم قالوا ان قطع المياه من قبل اطراف النزاع هي سبب لزيادة أسعار المياه.

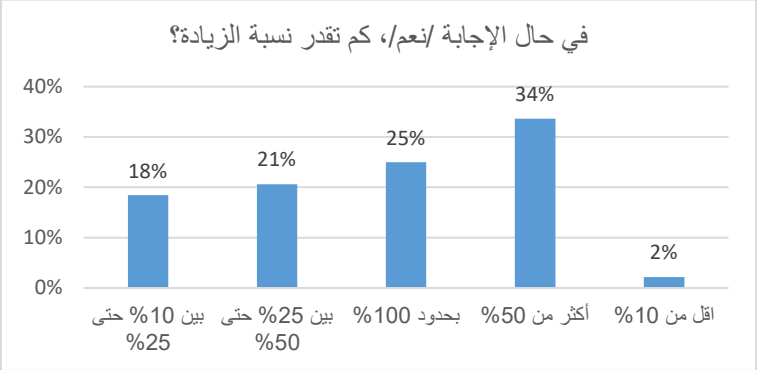

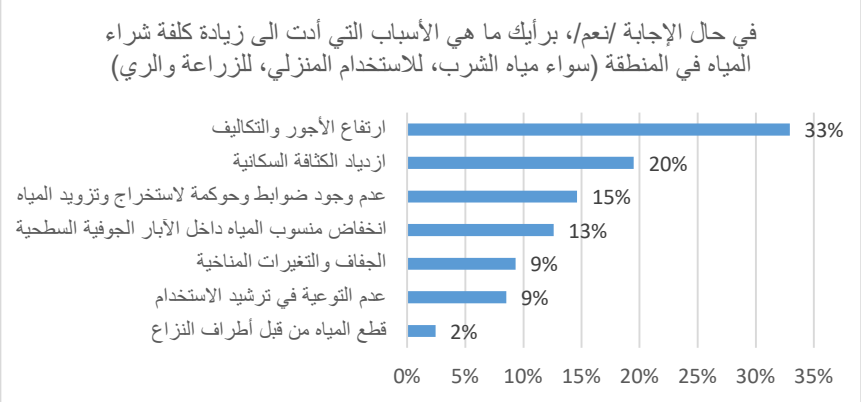

تحديات الحصول على الماء

بحسب النتائج 17% من العائلات المشاركة في الدراسة ترى ان قلة الدعم لمشاريع المياه هي السبب الرئيسي لوجود ازمة المياه شمال غرب سوريا، في حين ان 16% من ترى ان ازدياد الكثافة السكانية نتيجة النزوح والتهجير التي بدورها أدت لزيادة معدلات الاستهلاك تأتي بالمرتبة الثانية من بين الأسباب لوجود ازمة المياه شمال غرب سوريا، وتأتي معها بالمرتبة الثانية 16% ارتفاع تكاليف الحصول على الماء، بالإضافة الى ان 14% يرى تلوث المياه السبب وراء وجود ازمة المياه، هذا بالإضافة الى أسباب أخرى حسب ما ذكرها المجيبين منها 11% جفاف الابار ومصادر المياه الطبيعية، و 7% بعد مصادر المياه، 7% تضرر شبكات المياه، 4% التحكم بموارد المياه من قبل اطراف الصراع، و 4% من العائلات ترى ان الفساد من قبل مزود المياه من بين هذه الأسباب.

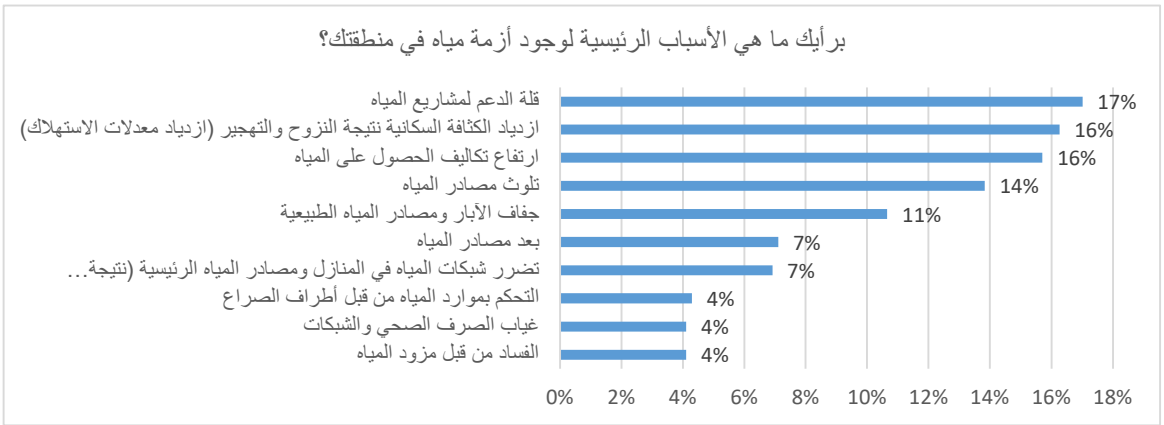

الخطط والحوكمة والاستجابة

بحسب نتيجة سابقة تم مناقشتها وجدنا ان النسبة الأكبر للعائلات شمال غرب سوريا تعتمد بالدرجة الاولى على شبكة مياه موصولة الى المنزل عن طريق مؤسسة المياه او ما ينوب عنها في المنطقة 63%، يأتي بالدرجة الثانية المياه التي يتم توزيعها بالصهاريج عن طريق جهة داعمة كمنظمة غير حكومية 14%، وبحسب هذه النتيجة نستنتج ان الاستجابة شمال غرب سورية محدودة كونها تشكل فقط نسبة 14% بحسب اراء المجيبين، وأيضا 8% من المجيبين يرى ان الاستجابة تكون سيئة وسيئة جدا في حين ان 28% منهم يرى ان الاستجابة وسط، يقول احد المشاركين في الدراسة: "*لا يوجد منظمات تدعم مع العلم مصدر مياه المدينة سيء*"، بالمقابل 62% منهم يرى انها جيدة.

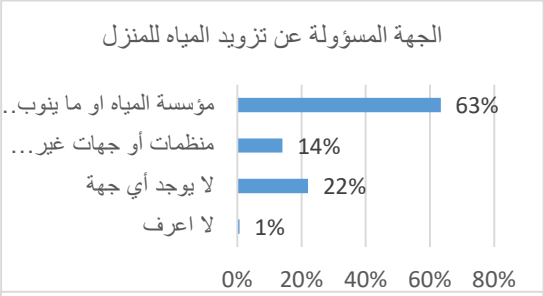

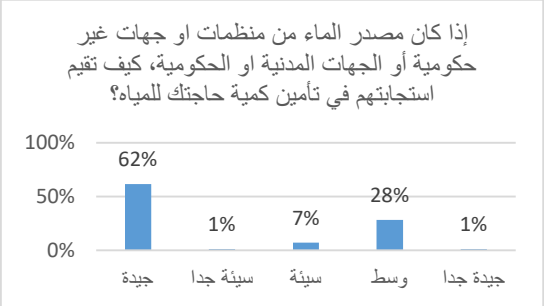

اما فيما يتعلق بصيانة شبكات المياه المتوفرة واعادة تأهيلها وجدنا 38% من المجيبين أخبرونا بأنه لا يوجد صيانة دورية من قبل المنظمات المدنية او الغير حكومية المسؤولة عن هذه الشبكات.

يقول أحد المشاركين: "*تحتاج شبكات المياه في منطقتنا الى الصيانة والتأهيل للوصول الى عدد من المدن والقرى*".

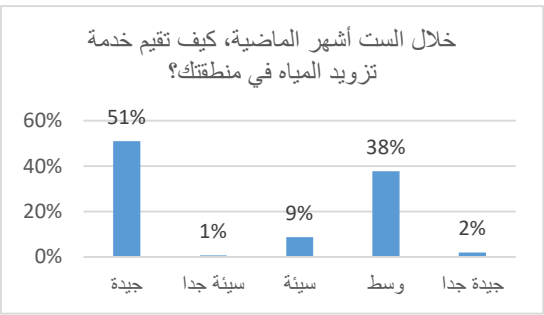

وبالتالي على المنظمات العاملة في هذا القطاع تنفيذ دراسات تقييم الاحتياج شمال غرب سوريا وتنفيذ تدخلات من شأنها تغطي مناطق متعددة وتكون الاستجابة في هذا القطاع على مستوى اوسع.

وبحسب المجيبين هناك عدة أسباب لضعف استجابة الجهات في تزويد الماء منها عدم وجود مشاريع كبيرة لتأمين مياه الشرب النظيفة والصحية، وأيضا التمييز من قبل المورد وعدم توزيع المياه بشكل عادل على الأحياء، والحاجة الى زيادة عدد أيام الضخ، وعدم معالجة المياه لتصبح قابلة للشرب،

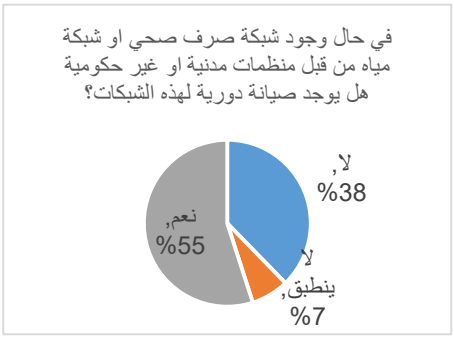

يقول أحد المجيبين: "هناك عائلات لا تحصل على المياه أثناء التوزيع ."

ويقول اخر: "تأتي المياه الى المنزل مرة واحدة في الأسبوع وهذا لا يكفي لتأمين احتياجات العائلة".

من جهة أخرى يقول أحد المسؤولين (WSM) في مديرية الموارد المائية في احدى مناطق الدراسة في ادلب وريف حلب الغربي "*تقوم مؤسستنا بتنفيذ ومتابعة تنفيذ العديد من المشاريع في مجال مياه (تأهيل محطات-تزويد المحطات بمواد تشغيلية -تزويد المخيمات والمدن بمياه الشرب -انشاء خطوط الصرف الصحي -متابعة خطوط المياه والعمل على اصلاحها -بناء خزانات مياه هوائية-انشاء شبكات المياه – حفر الابار-ترميم السدود-انشاء ومتابعة انشاء منظومات طاقة شمسية لمحطات المياه) وسن القوانين وضع الانظمة الناظمة*".

ويتابع WSM قائلا: *"عدد المشاريع المنفذة حتى الان (34) مشروع، وعدد المشاريع المخططة لها (18) مشروع، وعدد المستفيدين بلغ 200 ألف عائلة (1 مليون مستفيد)".*

اما في منطقة اعزاز يخبرنا أحد العاملين (AZWE) في مؤسسة مياه اعزاز ان المؤسسة تعمل على مشروع الضخ لمدينة اعزاز فقط، بالإضافة لمشاريع صيانة الشبكة، حيث بلغ عدد المستفيدين من هذه المشاريع نحو 200 ألف نسمة (10 آلاف عائلة مستفيدة). وعدد المشاريع المخطط تنفيذها مشروعين الأول مشروع تركيب طاقة شمسية لمحطة الضخ في شران والثاني صيانة الشبكة في عدد من أحياء اعزاز. والمنظمات الشريكة في هذه المشاريع بحسب كلامه هي الرؤية العالمية - شفق - اكتد- IYD.

ويقول مسؤول (BLCWO) في مكتب المياه في مدينة الباب *"نوعية المشاريع التي نقوم بها حفر أبار وتجهيزها وتوسعة شبكة مياه المدينة وصيانتها وضبط المخالفات، في الراعي -سوسيان - الباب، وعدد المشاريع المخطط تنفيذها مشروعين تتمثل في حفر أبار جديدة في الراعي وقباسين، وبلغ عدد المستفيدين من هذه المشاريع 10000 عائلة/ 50000 فرد".*

بحسب النتائج وجدنا ان 31% من المجيبين قالوا لا يوجد أي جهود او سياسات او مشاريع من قبل الجهات المسؤولة والفاعلة بهذا القطاع للحفاظ على المياه في المنطقة، بينما 17% يرون انها موجودة و44% موجودة الى حد ما، و 4% من هؤلاء قالوا ان استدامتها منخفضة و 3% قالوا ان فاليتها سيئة، في حين ان 17% يرى ان استدامتها عالية و 56% يرى ان فعاليتها جيدة وجيدة جدا.

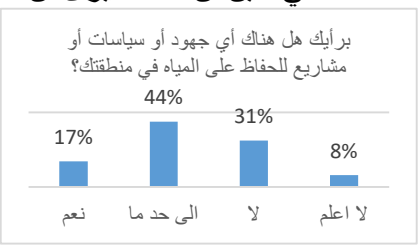

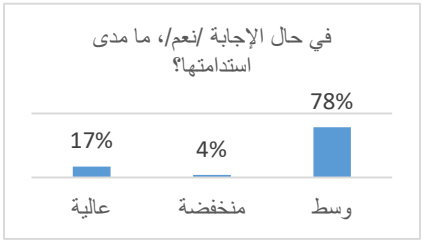

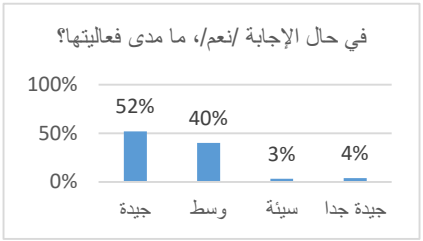

في هذا الصدد يخبرنا أحد العاملين (AZWE) في مؤسسة مياه اعزاز ويقول: *"يوجد عمليات توعية فقط خجولة تتم عن طريق الإعلام لمنع الهدر أو الحفر العشوائي، ويوجد توعية من المنظمات والفرق الشبابية بشكل بسيط، ولكن معظم الجهود تكون غير إلزامية ولا تكون فعالة".*

ويؤكد أحد العاملين (HOIHR) في المنظمات الغير حكومية *"تكاد تكون الجهود معدومة".*

ويقول مسؤول اخر (LOWV) يعمل في منظمة أخرى *" لا يوجد اي جهود، لا على الصعيد المحلي ولا الإقليمي، نواجه أزمة مياه في ميدانكة بانخفاض منسوب المياه، ومواصلات حفر الآبار أدت لنقص المياه الجوفية وهذا بدون جهود لإيقاف ذلك".*

النتائج:

- العائلات التي تعتمد على شبكة الانابيب والصهاريج والمياه المعبأة محليا والابار المحفورة كمصدر لمياه الشرب، تعاني من نقص الماء لديها وعدم توفره احيانا.
- النسبة الأكبر للعائلات شمال غرب سوريا تعتمد بالدرجة الاولى على شبكة مياه موصولة الى المنزل او الى الفناء المجاور للمنزل كمصدر لمياه الشرب والاستخدام معا ويأتي بالدرجة الثانية توزيع المياه بالصهاريج اما عن طريق شراءها او موزعة من طرف جهة داعمة كمنظمة غير حكومية.
- بعض العائلات تعتمد على الأطفال بسن تحت 15 عاما في جلب الماء للمنزل وبعض العائلات تعتمد على النساء في جلب الماء.
- انقطاعات المياه تكون بشكل متكرر في مناطق الدراسة وهذا الامر يزيد من معاناة العائلات التي تتكلف على مصادر أخرى للماء خلال فترة الانقطاع.
- كمية الماء التي يتم تزويدها في مناطق شمال غرب سوريا تقدر حصة الفرد الواحد بين 26.6 – 33 لتر وهذه الكمية تحقق المؤشر الأساسي المقدر ب 15 لتر للفرد.
- 2% من المنظمات العاملة في منطقة الدراسة هي المسؤولة عن توزيع الماء الغير معالج بالكلور.
- تضطر بعض العائلات لاستخدام نفس خزان ماء الشرب لسقاية المواشي والحيوانات التي تملكها بسبب ظروف اضطرارية اهمها تكرار انقطاع المياه وارتفاع اسعار المياه.
- غياب وجود ضوابط من قبل السلطات للحد من ظاهرة سقاية المزروعات بمياه المجاري والصرف الصحي.
- مناطق شمال غرب سوريا تواجه مشكلة حقيقية في كميات الماء وتواتر توريدها الامر الذي يؤدي الى تبعات صحية ومعيشية.
- تلجأ بعض العائلات شمال غرب سوريا الى استخدام مخلفات مياه الصرف والاستخدام في سقاية المزروعات الحقلية التي يملكونها، الامر الذي يؤثر في التلوث والمشاكل الصحية.
- هناك ازدياد بشكل سنوي في كلفة الحصول على الماء، ويرى 25% من المشاركين في الدراسة ان نسبة الزيادة بحدود 100%.
- قلة الدعم لمشاريع المياه هي السبب الرئيسي لوجود ازمة المياه شمال غرب سوريا، يأتي بالمرتبة الثانية ازدياد الكثافة السكانية نتيجة النزوح والتهجير وارتفاع تكاليف الحصول على الماء.
- الاستجابة شمال غرب سورية في مشاريع قطاع المياه من قبل المنظمات الغير حكومية محدودة كونها تشكل فقط نسبة 14% بحسب اراء المشاركين في الدراسة.

التوصيات والمقترحات:

- نوصي بنوعية مشاريع من قبل الاطراف المهتمة والعاملة بهذا المجال بحيث يتم التركيز على توسعة شبكات المياه ومشاريع الصيانة واعادة التأهيل للشبكات المتوقفة.
- نوصي بإجراء مسح للمناطق التي تعتمد على شراء الماء عبر صهاريج ودعم هؤلاء العائلات من خلال دعم تكاليف شراء مياه الصهاريج بسبب ارتفاع أسعارها.
- العمل على مشاريع إيصال الماء للمنازل للتغلب على مشكلة جلب المياه من خارج المنزل.
- ضرورة تعزيز برامج حماية الطفل والمرأة شمال غرب سوريا والبرامج التوعية من اجل عمالة الأطفال وعدم الاتكال عليهم وعلى النساء في جلب المياه.
- ضرورة اجراء الدراسات اللازمة لرصد المناطق التي تعاني من انقطاعات كثيرة في امداد المياه والعمل على انشاء مشاريع نوعية تعالج الانقطاعات المتكررة وعوز العائلات للماء عند الحاجة اليها.
- نوصي الجهات الفاعلة والمسؤولة عن تزويد المياه بمعالجة قضية الانقطاع المتكرر للمياه.
- نوصي بضرورة تفعيل مراقبة وتقييم طرف ثالث على المنظمات العاملة بهذه المشاريع للتأكد من جودة وصلاحية ماء الشرب.
- ينبغي على المنظمات تعزيز حملات التوعية الصحية وتنفيذ تدخلات من شأنها القضاء على ظاهرة استخدام خزان مياه الشرب لأغراض أخرى وسقاية المواشي والحيوانات منه وما ينجم عنه من مشاكل صحية.
- نوصي بإعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي واجراء الصيانة الدورية لها.
- نوصي بضرورة معالجة مجاري الصرف الصحي المكشوفة لتجنب العواقب الصحية في المجتمع.
- نوصي بحشد اعلامي للفت الأنظار الى ظاهرة سقاية المزروعات بمياه المجاري والصرف الصحي وجعل السلطات المسؤولة تولي أهمية لهذا الموضوع وسن القوانين اللازمة للحد منها.
- على المنظمات والجهات العاملة في المنطقة ان تولي أهمية لتدخلات من شأنها تزيد دخل الاسرة الشهري وتساهم في تخفيف أعباء المصاريف اليومية للأسرة والتي تصب في تعزيز قدرة الاسرة على تأمين ما يلزمها من اساسيات حياتها اليومية وبالدرجة الأولى الماء.
- على المنظمات العاملة في قطاع المياه تنفيذ دراسات تقييم الاحتياج شمال غرب سوريا وتنفيذ تدخلات من شأنها تغطي مناطق متعددة وتكون الاستجابة في هذا القطاع على مستوى اوسع.

نهاية التقرير